

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

النظريات المفسرة للشمول المالي: إطار مفاهيمي متعدد الأبعاد

Theoretical Foundations of Financial Inclusion: A Multidimensional Conceptual Framework

د. رمزي بن عبدالله أحمد حسان

Dr. Ramzi Abdullah Ahmed Hassan

باحث دكتوراة، سوامي راماناند تيرث مارثوادا، قسم الاقتصاد

PhD Research Scholar, SRTMU,, Department of Applied Economics

captinrmzy@gmail.com

ramzi1990@srtmun.ac.in

تاريخ القبول : 2025/06/24

تاريخ الاستلام: 2025/05/14

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي تفسر الشمول المالي باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد. ويركّز على أربعة أطر نظرية رئيسة تُعد محورية في فهم ديناميات الوصول إلى الخدمات المالية. تستعرض الدراسة نظرية التنمية المالية التي تؤكد على العلاقة الطردية بين تطور النظام المالي وتحقيق النمو الاقتصادي، وتفسر الشمول المالي كضرورة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية. تستعرض الدراسة نظرية رأس المال الاجتماعي التي تفسر الشمول المالي من خلال علاقات الثقة، وشبكات الدعم، والمشاركة المجتمعية. توصل البحث إلى أن الشمول المالي لا يمكن تحقيقه فقط عبر الوسائل التقنية والمؤسسية، بل يتطلب فهماً عميقاً للعوامل النظرية التي تؤثر سلوك الأفراد والمؤسسات في البيئات المالية. الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، نظرية التنمية المالية، السلوك المالي، رأس المال الاجتماعي، التمويل الشامل.

Abstract:

This research analyses key economic and social theories that explain financial inclusion as a multidimensional concept. It focuses on four main frameworks, including Financial Development Theory and Social Capital Theory. The study highlights how financial inclusion promotes economic efficiency and is influenced by trust, networks, and community engagement. It argues that inclusion requires more than technical solutions—it demands understanding of behavioural and institutional factors.

Keywords: Financial inclusion, Financial Development Theory, Financial Behaviour, Social Capital, Inclusive Finance.

مقدمة:

المقدمة

يرتكز المفهوم الأساسي للشمول المالي على كيفية توفير الخدمات المالية لشريحة ذوي الدخل المنخفض، ويُعرف الشمول المالي أيضاً بالتمويل الشامل، ويهدف إلى ضمان وصول الأفراد من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط إلى المنتجات والخدمات المالية بتكلفة معقولة، من خلال آليات عادلة وشفافة تديرها المؤسسات المالية الرسمية.

وقد اجتذب هذا المفهوم اهتماماً متزايداً في الأوساط الأكاديمية والبحثية، كونه من الموضوعات المعاصرة الغنية التي تتيح مجالات واسعة للدراسات التطبيقية، كما تزداد أهميته مع الاعتراف الدولي به ضمن مبادرات التنمية المستدامة.

إشكالية البحث

على الرغم من التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا المالية، لا يزال هناك قصور في فهم العوامل النظرية والسلوكية التي تؤثر على الشمول المالي، وخصوصاً في أوساط فئة الشباب والمناطق الريفية. وتتمثل الإشكالية الرئيسية في:

- ما الأطر النظرية التي يمكن من خلالها تفسير الشمول المالي كظاهرة متعددة الأبعاد؟
- وكيف يمكن استخدام هذه الأطر لفهم سلوك الأفراد تجاه المنتجات والخدمات المالية الرقمية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحليل الأطر النظرية الاقتصادية والاجتماعية التي تفسر الشمول المالي.
2. إبراز العلاقة بين مكونات الشمول المالي (الوصول، الجودة، الاستخدام، الرفاه المالي) والنظريات ذات الصلة.
3. تقديم تصنيف جديد للنظريات المرتبطة بالشمول المالي، وفقاً لهذه المكونات.
4. تسليط الضوء على دور التكنولوجيا الرقمية في تسهيل الوصول المالي، خاصة لفئة الشباب.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استعراض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بمفاهيم الشمول المالي، مع تحليل نقدي للأطر النظرية المستخدمة، وإعادة تصنيفها وفق مكونات الشمول المالي. كما

يتم الاعتماد على تحليل نوعي للمفاهيم بهدف الوصول إلى إطار نظري متكامل. النظريات وفق التقسيم الشائع.

مخطط البحث

يتكون هذا البحث من الأجزاء والمحاور التالية:

- 1- المقدمة: تمهيد عام حول موضوع الشمول المالي، وأهميته، ودوافع اختياره كموضوع للدراسة.
- 2- إشكالية البحث: تحديد المشكلة البحثية التي يسعى البحث لمعالجتها، وتساؤلاته الرئيسية.
- 3- أهداف البحث: توضيح الغايات العلمية التي يسعى الباحث لتحقيقها من خلال هذا العمل.
- 4- منهجية البحث: عرض للمنهج العلمي المستخدم، وأدوات جمع البيانات، وأسلوب التحليل المعتمد.
- 5- الإطار النظري: استعراض متكامل للأطر والنظريات التي تفسر الشمول المالي، ويتضمن محورين فرعيين:
 - 6- أولاً: النظريات وفق التقسيم الشائع في الأدبيات
 - 7- مع التركيز على نظرية الشمول المالي المؤسسية كنموذج رئيس.
- 8- ثانياً: إمكانية إعادة تصنيف النظريات
- 9- بناءً على الأركان الأساسية للشمول المالي (الوصول، الجودة، الاستخدام، الرفاه المالي...)، ومحاولة ربط كل نظرية بالمكون الأنسب لها، بما يقدم إطاراً تحليلياً جديداً.

أولاً: الإطار النظري للنظريات المفسرة للشمول المالي:

1- نظرية الشمول المالي المؤسسية

تُعنى هذه النظرية بدراسة كيفية تأثير المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على وصول الأفراد إلى الخدمات المالية. وتبرز أهمية المعتقدات المجتمعية، والمعايير الثقافية، والانطباعات حول فعالية المؤسسات في تشكيل ثقة الأفراد بالنظم المالية الرسمية. وتشير النظرية إلى أن تعزيز الثقة ومعالجة التصورات السلبية تجاه هذه المؤسسات يمكن أن يساهم بشكل كبير في توسيع الشمول المالي، لا سيما في الدول النامية. (تشيكارا، 2013)

مراجعة الأدبيات النظرية

بريانكا غور (2020) تركز هذه الدراسة، التي أعدها بريانكا غور، على الشمول المالي (FI) في المناطق الريفية من منطقة فريد آباد، حيث تستكشف إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية واستخدامها بين السكان المحليين. تم تنظيم البحث في سبعة

توفير هذه الخدمات المالية هو مسؤولية عامة، تقودها المبادرات الحكومية لضمان التوزيع العادل لها بين أفراد المجتمع. (هانسبال، 2022)

ووفقاً لنظرية الخدمة العامة، يجب إتاحة الخدمات المالية لجميع الأفراد دون تمييز. وبالمثل، تبرز نظرية المنفعة العامة أن برامج الشمول المالي تهدف إلى تعزيز الرفاهية المجتمعية من خلال استهداف الفئات التي تم استبعادها من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. وتؤكد هذه النظرية أن الشمول المالي لا يمكن تحقيقه بفعالية إلا من خلال تدخل ودعم حكومي. فعندما تتولى الحكومة زمام السيطرة على الأنظمة المالية والاقتصادية، تزداد فرص نجاح مبادرات الشمول المالي. وفي إطار هذا المفهوم، يمكن أن يحصل الأفراد والمؤسسات الصغيرة على بطاقات خصم مجانية، وإجراء المعاملات دون رسوم عبر أجهزة الصراف الآلي (ATM) عند فتحهم حسابات مصرفية رسمية. وستتحمل المؤسسات المالية التكاليف المرتبطة بتوفير هذه الخدمات ضمن نفقاتها التشغيلية. كما يمكن أن تلعب الحكومات دوراً محورياً من خلال دعم هذه الخدمات مالياً لتخفيف العبء عن المؤسسات المالية وتعزيز الوصول الشامل إلى الخدمات المالية.

مراجعة الأدبيات النظرية
السويس (2022) أجرت نجوى السويس مراجعة أدبية حول موضوع الشمول المالي في ضوء الاقتصاد الإسلامي، حيث تناولت الأبحاث والدراسات الحالية المتعلقة بهذا الموضوع بهدف تقديم نظرة شاملة عن حالة المعرفة في هذا المجال. بدأت المراجعة بتعريف الشمول المالي ومناقشة أهميته في سياق التنمية الاقتصادية العالمية. ثم تناولت موقف الاقتصاد الإسلامي من الشمول المالي، مبرزاً دعمه للجهود المبذولة لتوفير الخدمات المالية للفقراء والمهمشين، واعتماده على أساليب تمويل غير ربوية. وقد شمل ذلك مناقشة عقود الشراكة، مثل المضاربة والمشاركة في الأرباح، بالإضافة إلى أدوات إعادة توزيع الثروة مثل الزكاة والصدقات. كما تناولت المراجعة دور الدولة في تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات الشمول المالي الاجتماعي، مثل المساعدات العينية والنقدية. بالإضافة إلى مناقشة الآليات المختلفة التي يدعم من خلالها الاقتصاد الإسلامي الشمول المالي، تناولت مراجعة نجوى السويس أيضاً التحديات التي يجب التعامل معها من أجل تعزيز الشمول المالي بشكل فعال في النظام الاقتصادي

فصول، حيث يقدم الفصل الأول مفهوم الشمول المالي، ويسلط الضوء على أهميته، ويعرض المبادرات المختلفة التي أطلقتها حكومة الهند والبنك الاحتياطي الهندي (RBI) لتحسين الوصول المالي. في الفصل الثاني، تستعرض بريانكا غور الأدبيات ذات الصلة بالشمول المالي من أجل تأسيس إطار نظري قوي للدراسة. ويعرض الفصل الثالث منهجية البحث، موضعاً تصميم البحث، وتقنيات أخذ العينات، وطرق جمع البيانات، والأدوات التحليلية المستخدمة في الدراسة.

اعتمدت بريانكا غور منهجاً كمياً، باستخدام تصميم دراسة وصفي لجمع البيانات من مجموعتين أساسيتين: السكان البالغين في المناطق الريفية وموظفي البنوك في منطقة فريد آباد. تم استخدام استبيانات منظمة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم إجراء مسوحات تجريبية لتحسين الأسئلة بناءً على ملاحظات المستجيبين.

في تحليل البيانات، استخدمت بريانكا غور برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتطبيق تقنيات مختلفة مثل تحليل التكرار، وحساب المتوسطات، والتحليل العاملي. ساعدت هذه الطرق في تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الشمول المالي والتحديات التي تواجهها البنوك في توسيع خدماتها إلى المناطق الريفية. وتهدف الدراسة إلى تقديم رؤى قيمة حول الحالة الراهنة للشمول المالي في المنطقة، مع التركيز على الوعي والاستخدام ومستويات الرضا بين السكان الريفيين. بالإضافة إلى ذلك، تستكشف بريانكا غور الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المصرفية في تعزيز الشمول المالي والوصول إلى المجتمعات المحرومة (غور، 2016).

2- نظرية المنفعة العامة للشمول المالي

تفترض نظرية المنفعة العامة للشمول المالي أن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يجب أن يُعد خياراً عاماً، متاحاً لجميع الأفراد دون قيود. وتؤكد هذه الرؤية أن تقديم الخدمات المالية باعتبارها خياراً عاماً يضمن تكافؤ الفرص في الوصول إليها، مما يعزز الرفاهية المجتمعية. وبما أن توفر الخدمات المالية الرسمية لشخص ما لا يقلل من إمكانية حصول الآخرين عليها، فإن هذا النهج يدعو إلى دمج جميع شرائح السكان في القطاع المالي الرسمي لما فيه من فائدة للمجتمع ككل.

تشمل أبرز خدمات الشمول المالي: أجهزة الصراف الآلي (ATM)، الحسابات البنكية، بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم، والودائع البنكية. وتشدد نظرية الشمول المالي على أن

3- نظرية الاستياء في الشمول المالي (الاستبعاد المالي الطوعي)

تنص نظرية الاستياء في الشمول المالي على أن برامج الشمول المالي ينبغي أن تعطي الأولوية للأفراد الذين سبق لهم الانخراط في القطاع المالي الرسمي لكنهم انسحبوا منه بسبب الاستياء. قد يكون هؤلاء الأفراد قد غادروا النظام المالي نتيجة لتجارب سلبية، مثل السياسات غير المواتية أو التعامل غير المرضي مع المؤسسات المالية أو وكلائها. تدعو هذه النظرية إلى معالجة مصادر الاستياء وحل المشكلات النظامية في القطاع المالي، مما يسهل إقناع هذه الفئة بالعودة مقارنة بمحاولة جذب أفراد لم يسبق لهم المشاركة في النظام المالي الرسمي.

يقترح هذا النهج أن يتم توجيه جهود الشمول المالي أولاً إلى الأفراد الذين كانوا يملكون حسابات بنكية ثم تركوها بسبب الاستياء، قبل توسيع البرامج لتشمل الآخرين. ومن الأسباب الشائعة للاستياء: (الاحتيايل المالي أو السرقة - الاستخدام الاحتيايلي لبطاقات الخصم أو الائتمان - أوقات الانتظار الطويلة للسحب أو الدفع - التأخير في تصفية المدفوعات - ارتفاع رسوم المعاملات أو الرسوم البنكية) (بيترسون، 2020) مزاي نظرية الاستياء

1. معالجة الاستبعاد المالي الطوعي: تركز النظرية على تقليل الاستبعاد المالي الطوعي من خلال حل المشكلات التي دفعت الأفراد للانسحاب، واستخدام أساليب الإقناع لإعادتهم.
2. سهولة تحديد الفئة المستهدفة: من السهل تحديد الأفراد الذين سبق لهم التعامل مع البنوك والتواصل معهم، نظرًا لاحتفاظ المؤسسات المالية ببياناتهم الشخصية، مما يسهل توجيه الجهود.
3. نهج فعال من حيث التكلفة: يعتمد الشمول المالي في ظل هذه النظرية بشكل أساسي على المهارات الشخصية واستراتيجيات الإقناع، مما يقلل الحاجة للتمويل العام.

4- نظرية الوساطة المالية

تفترض نظرية الوساطة المالية أن البنوك تعمل كوسطاء بين الأفراد وباقي أفراد المجتمع. وتستند هذه النظرية إلى مفهومي تكاليف المعاملات وعدم تماثل المعلومات.

الإسلامي. وشمل ذلك التحديات التنظيمية، والتحديات الاقتصادية، وغيرها من القضايا التي قد تؤثر على قدرة الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الشمول المالي. بشكل عام، قدمت مراجعة نجوى السويس تحليلًا نقديًا لحالة الأبحاث الحالية حول الشمول المالي في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مبرزًا نقاط القوة والقصور في الدراسات القائمة، ومحددة مجالات البحث المستقبلية. ومن خلال تلخيص الأبحاث المتاحة في هذا الموضوع، قدمت المراجعة مصدرًا قيمًا للباحثين وصانعي السياسات المهتمين بفهم دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الشمول المالي. (نجوى، 2022)

مزاي المنفعة العامة

1. الفائدة الشاملة: تضمن النظرية أن يكون الشمول المالي شاملاً، متجاوزاً الحواجز مثل مستوى الدخل أو الفروقات الديموغرافية أو الوضع الاجتماعي.
2. الدعم الحكومي: من خلال تقديم الدعم المالي للخدمات المالية، يمكن للحكومة أن تلعب دوراً فاعلاً في تسهيل الشمول المالي ومعالجة التفاوتات النظامية.
3. المسؤولية الجماعية: يبرز هذا النهج مسؤولية الحكومة في قيادة جهود الشمول المالي والحفاظ عليها.

التحديات والانتقادات

1. أسباب الاستبعاد الجذرية: في حين تركز النظرية على الوصول الشامل، إلا أنها لا تعالج العوامل الأساسية التي تساهم في الاستبعاد المالي مثل ضعف الثقافة المالية أو نقص البنية التحتية.
2. مخاوف الاستدامة: قد يؤدي دعم الخدمات المالية إلى استنزاف الموارد المالية العامة وتحويلها عن مشاريع أساسية أخرى، مما يهدد الاستدامة طويلة الأجل.
3. تسعير الخدمات بأقل من تكلفتها: التعامل مع الخدمات المالية كخدمة عامة يعني في الغالب تقديمها بتكلفة قليلة أو مجاناً، مما قد يجعل مبادرات الشمول المالي غير مستدامة حتى في ظل التمويل الحكومي، خاصة إذا لم تتم تغطية التكاليف الفعلية لتقديم هذه الخدمات.

مراجعة أدبيات النظرية:

بيتر تشن (2017) تناولت الورقة البحثية بعنوان "الارتفاع العالمي في الادخار المؤسسي" من تأليف بيتر تشن، لوكاس كاراباربونيس وبرينت نيومان، التحول الكبير في أنماط الادخار العالمية خلال العقود الأخيرة، لا سيما الزيادة الملحوظة في الادخار المؤسسي. تقدم الدراسة تحليلاً شاملاً لكيفية هيمنة الادخار المؤسسي بشكل متزايد على الادخار العالمي، متجاوزاً الادخار الأسري كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات. لهذا التحول آثار اقتصادية عالمية مهمة، خاصة في مجالات الاستثمار، الاستهلاك، والاستقرار المالي. الهدف الرئيسي من الورقة هو استكشاف وتفسير هذا الارتفاع الملحوظ في الادخار المؤسسي منذ ثمانينيات القرن العشرين. يشير المؤلفون إلى أنه في حين كان الادخار الأسري هو الممول التقليدي للاستثمارات العالمية، فقد أصبح ما يقارب ثلثي الاستثمارات العالمية تُمول الآن من خلال الادخار المؤسسي. تستخدم الدراسة تحليلاً تجريبياً ونموذج توازن عام ديناميكي لدراسة محددات وأثار هذا التحول. اعتمد الباحثون على بيانات مستمدة من حسابات الدخل القومي لأكثر من 60 دولة على مدى عقود، إلى جانب بيانات على مستوى الشركات لتحليل سلوك الادخار المؤسسي من منظور جزئي، يشمل الأرباح، الأرباح الموزعة، الضرائب، وغيرها من المؤشرات المالية. كما طور الباحثون نموذج توازن عام ديناميكي يأخذ في الاعتبار اختلالات السوقين السلعي والرأسمالي لمحاكاة تأثير التغيرات الاقتصادية على الادخار المؤسسي. (نيمان، 2017)

أبيس جيتاتشو (2015) تناولت الورقة البحثية "الادخار المحلي والنمو الاقتصادي: حالة جنوب أفريقيا" من إعداد أبيس جيتاتشو العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا للفترة ما بين 1960 و 2013. تبحث الدراسة فيما إذا كان الادخار المحلي يؤدي إلى النمو الاقتصادي أم العكس. وقد استخدم الباحث أدوات قياسية متنوعة مثل اختبار التكامل المشترك (Johansen Co-Integration Test) واختبار السببية (Granger Causality Test) لتحديد طبيعة هذه العلاقة. كما أدرجت الدراسة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) كمتغير خارجي لفهم ديناميكيات العلاقة بين الادخار والنمو بشكل أعمق. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي والادخار من قبل صناع السياسات في جنوب

أفريقيا لدفع عجلة تكوين رأس المال. كما أوصى الباحث بإجراء دراسات مستقبلية لاستكشاف محددات أخرى للنمو الاقتصادي في البلاد. (جيتاتشو، 2015)

أنيريان بهاتاشاريا وأنمول تشوبرا (15 أكتوبر 2019) تناولت الدراسة المنشورة في مجلة التمويل الهندية بعنوان "الإفراض من نظير إلى نظير: سد فجوة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا" الفجوة الائتمانية في قطاع التجزئة التي تنشأ عن الوساطة الائتمانية (P2P)، واستكشاف الخيارات التمويلية البديلة المتاحة.

توصل الباحثان إلى أن الطلب المتوقع على الائتمان في القطاعات الفرعية يفوق العرض المجدول من الائتمان، استناداً إلى الاتجاه المتزايد في قروض البنوك لهذا القطاع. تُظهر الدراسة الدور المتنامي للإفراض المباشر بين الأفراد (P2P) في تسهيل الشمول المالي من خلال التكنولوجيا، خاصة في ظل عدم قدرة النظام المصرفي التقليدي على تلبية الطلبات الائتمانية لبعض الفئات. (تشوبرا، 2019)

5- نظرية الفئات الضعيفة في الشمول المالي

تدعو نظرية الفئات الضعيفة في الشمول المالي إلى توجيه برامج الشمول المالي نحو الفئات الأكثر حرماناً اقتصادياً في المجتمع. ويشمل ذلك الفئات الأكثر تضرراً من الأزمات المالية والصعوبات الاقتصادية، مثل الفقراء والشباب والنساء وكبار السن. وتؤكد النظرية على أن هذه الفئات أكثر عرضة للتأثر خلال فترات الركود المالي والاقتصادي، مما يمنحها الأولوية في مبادرات الشمول المالي.

يؤكد مبدأ الوصول المالي على أن برامج الشمول المالي تركز على الفئات الضعيفة في المجتمع، مثل الشباب والنساء والفقراء وكبار السن، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بالأزمات المالية. وكانت هذه الفئات من بين الأكثر تضرراً خلال الأزمة المالية العالمية 2007-2009. وبناءً على ذلك، تؤكد نظرية الفئات الضعيفة على أن مبادرات الشمول المالي تهدف إلى دعم هذه الفئات المهمشة من خلال طرح برامج مالية رسمية لتخفيف من الآثار السلبية لفترات الركود الاقتصادي.

وتتمثل إحدى الآليات الرئيسية لتحقيق ذلك في التحويلات النقدية الاجتماعية من الحكومة إلى الأفراد (G2P) التي تُدفع مباشرة في حسابات رسمية. تُحفّز هذه التحويلات الأفراد الأكثر ضعفاً على الانضمام إلى القطاع المالي الرسمي للاستفادة من المزايا، مما يزيد من معدلات الشمول المالي بين هذه الفئات.

تفترض نظرية النظم للشمول المالي أن نتائج الشمول المالي تتحقق من خلال تفاعل الأنظمة الفرعية القائمة داخل المجتمع، مثل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والمالية. يعتمد الشمول المالي على هذه الأنظمة الفرعية ويساهم إيجابيًا في أدائها. يمكن للتغييرات الجوهرية داخل نظام فرعي أن تؤثر بشكل كبير على نتائج الشمول المالي، بينما قد لا تؤثر التغييرات النظامية على نطاق أوسع بالضرورة على الأنظمة الفرعية ما لم تُعالج بشكل مباشر.

على سبيل المثال، يمكن لتطبيق اللوائح التي تستهدف وكلاء القطاع المالي - وهم جزء من النظام الفرعي المالي - أن يُؤثّر ممارساتهم مع احتياجات المستخدمين. قد يتضمن ذلك إجبار الوكلاء على تقديم خدمات عالية الجودة وبأسعار معقولة وفقًا لمبادئ توجيهية مصممة لحماية المستهلكين من الاستغلال أو التمييز في الأسعار. في المقابل، قد يؤدي استبدال خطة وطنية كاملة للشمول المالي دون معالجة أوجه القصور في الأنظمة الفرعية إلى حد كبير نجاح أجندة الشمول المالي الوطنية. في النهاية، تستفيد الأنظمة الفرعية (الاقتصادية والمالية والاجتماعية) من تعزيز الشمول المالي. تُبرز نظرية النظم للشمول المالي أهمية تعزيز النظم الفرعية لتحقيق أهداف الشمول المالي. وتُسلط الضوء على الترابط بين النظم الاقتصادية والمالية والاجتماعية ودورها في تعزيز التمويل الشامل. ومع ذلك، لتحقيق أقصى قدر من الفعالية، ينبغي استكمال هذا النهج باستراتيجيات تُعالج العوامل الخارجية وتتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة. وهذا يضمن عمل النظم الفرعية على النحو الأمثل لدعم الشمول المالي المستدام.

مراجعة أدبيات النظرية

أ. كوتيشوار، (17 نوفمبر 2018) تأثير الرقمنة على بنوك مختارة. هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير التكنولوجيا على القطاع المصرفي، وتقييم أثر التطور التقني (G-4G3) على المعاملات المصرفية. وتحاول الدراسة تحليل تأثير الرقمنة على بنوك مختارة من القطاع المصرفي في الهند. اعتمد الباحث على البيانات الثانوية الصادرة عن معهد بحوث السياسات الاقتصادية (RPI)، وقسم الفترة إلى فترتين (2010/2008) و(2017/2010). يمكن وصف هذا البحث بالمنهج الوصفي التحليلي. كما اتبع أ. كوتيشوار المنهج المقارن بين مجموعة البيانات المستقاة من مختلف البنوك. وخلص إلى أن البنوك

بالإضافة إلى ذلك، يُساعد هذا النهج الأفراد الأكثر ضعفًا على الشعور بالتعويض عن تفاوت دخلهم، مما يتيح لهم فرصة لمواكبة شرائح المجتمع الأخرى اقتصاديًا. تُؤكد نظرية الفئات الأكثر ضعفًا للشمول المالي على أهمية إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الأقل حظًا اقتصاديًا في استراتيجيات الشمول المالي. ورغم أنها تُقدّم نهجًا مُستهدفًا وفعالًا من حيث التكلفة، إلا أن تركيزها على فئات سكانية مُحددة يُهدّد باستبعاد شرائح أخرى من المجتمع، مما قد يؤدي إلى تفاوتات اجتماعية واقتصادية غير مقصودة. لذا، تُعدّ الاستراتيجيات المُكمّلة التي تُوازن بين الشمول والإنصاف ضرورية لتعظيم فوائد الشمول المالي للجميع.

مراجعة أدبيات النظرية

السامرائي (2018): يتناول شاكر السامرائي في دراسته دور البنوك الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في الأردن. ويهدف السامرائي تحديدًا إلى تحديد أثر متغيرات مختلفة، مثل الجنس والعمر والمؤهل العلمي وطبيعة العمل والبنك الذي يتعامل معه الفرد والموقع الجغرافي، على دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي. وخلص بحث السامرائي إلى أن البنوك الإسلامية في الأردن تتمتع بوصول أعلى للعملاء إلى الخدمات المصرفية مقارنةً بالبنوك التقليدية، وخاصةً فيما يتعلق بحسابات التوفير وخيارات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تتمتع البنوك الإسلامية بمستوى أعلى من استخدام العملاء للخدمات المصرفية، مع التركيز على التمويل الشخصي ومنتجات الاستثمار. وتشير الدراسة أيضًا إلى أن البنوك الإسلامية تؤثر إيجابًا على أبعاد الشمول المالي، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها. وبشكل خاص، وُجد أن البنوك الإسلامية تُركز بشدة على توفير الخدمات المالية للشرائح السكانية الأقل حظًا، مثل الشركات الصغيرة والمجتمعات الريفية. كما تتمتع بمستوى عالٍ من رضا العملاء عن جودة خدماتها المالية. بناءً على هذه النتائج، يوصي السامرائي البنوك الإسلامية بالعمل على تمكين أصحاب الحرف والمهن وسكان المناطق النائية من الحصول على الخدمات المالية، وابتكار صيغ تمويلية تلبي احتياجات المجتمع، وخاصةً الشباب. وبشكل عام، تُبرز دراسة السامرائي الدور المهم الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الأردن. (السامري، 2018)

6- نظرية النظم للشمول المالي

3. النهج القائم على الثقة: يزداد احتمال مشاركة أعضاء المجتمع في الأنظمة المالية الرسمية عند توجيههم من قبل قادة يثقون بهم.

قيود نظرية المستوى المجتمعي

1. خطر القيادة الأنانية: إذا كان قادة المجتمع فاسدين أو أنانيين، فقد يؤدي نفوذهم إلى اتخاذ قرارات تضر بأعضاء المجتمع بدلاً من أن تفيدهم.
2. مشاكل الوكالة: قد تنشأ قضايا مثل المحسوبية أو الاحتيال أو الفساد، حيث يُعطي القادة الأولوية للمصالح الشخصية أو الخارجية على رفاة أعضاءهم.
3. مخاوف الأعضاء غير المعلنة: قد يكون لدى أعضاء المجتمع المحلي العاملين بالفعل في القطاع المالي الرسمي تحفظات أو مخاوف بشأنه لا يُشاركونها مع قادتهم. إذا لم تُعالج هذه المخاوف، فقد يُغادر الأعضاء القطاع المالي الرسمي في نهاية المطاف.
4. تباين أساليب القيادة: تؤثر أساليب القيادة المختلفة على المجتمعات بشكل مختلف، مما يُصعب تحديد النهج الأكثر فعالية لتشجيع الشمول المالي.

8- نظرية الخدمة العامة للشمول المالي

تؤكد نظرية الخدمة العامة للشمول المالي أن الشمول المالي مسؤولية عامة تقع على عاتق الحكومة تجاه مواطنيها. ووفقاً لهذه النظرية، يُتوقع من الحكومة ضمان وصول جميع المواطنين إلى الخدمات المالية الرسمية، والتي تُقدم أساساً من خلال المؤسسات العامة. يُشدد هذا النهج على الدور المركزي للحكومة في تحقيق الشمول المالي، مما يترك مجالاً محدوداً لمشاركة القطاع الخاص. وبينما تُسلط نظرية الخدمة العامة الضوء على أهمية الجهود التي تقودها الحكومة لتحقيق الشمول المالي، فإنها تُثير أيضاً مخاوف بشأن الاستدامة، واستبعاد المساهمات الخاصة، وإمكانية التلاعب السياسي. قد يكون النهج المتوازن الذي يدمج الجهود العامة والخاصة أكثر فعالية في ضمان الوصول المالي الشامل.

مراجعة أدبيات النظرية

(كافيتا سومان، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2019) محدّدات الشمول المالي في الهند: تستعرض هذه الورقة الأدبيات السابقة لمؤلفين سابقين في مجال الشمول المالي، حيث يُشير الباحث إلى

التي استفادت من قوة قطاع التكنولوجيا حققت مكاسب كبيرة. وخلص إلى أن النموذج الهندي للبنوك يتميز بانفتاح البنوك التقليدية والقطاعين الخاص والأجنبي. كما أن وجود منافسة شديدة يحفز على تطوير العمل المصرفي لكل بنك. (كوتيشوار، 2018)

7- نظرية المستوى المجتمعي للشمول المالي

تقترح نظرية المستوى المجتمعي للشمول المالي ضرورة تقديم الخدمات المالية الرسمية للفئات المهمشة من خلال قادتها. وتستند هذه النظرية إلى فرضية أن قادة المجتمع يتمتعون بنفوذ كبير على أعضائهم، ويمكنهم استخدام هذا النفوذ لتشجيع المشاركة في القطاع المالي الرسمي. يُعتبر قادة المجتمع شخصيات موثوقة، ويُنظر إليهم على أنهم يعملون بما يخدم مصالح أعضائهم. وتُسهّل الروابط الثقافية والاجتماعية القوية داخل المجتمعات على هؤلاء القادة إقناع الأفراد بالانضمام إلى النظام المالي الرسمي، ومواءمة قراراتهم مع القيم والأخلاقيات المجتمعية. ويستفيد هذا النهج من ثقة المجتمعات واحترامها لقادتها لتعزيز الشمول المالي بفعالية. تُسلط نظرية المستوى المجتمعي الضوء على أهمية إشراك شخصيات المجتمع الموثوقة لتعزيز الشمول المالي. ورغم أنها تُقدّم نهجاً مُراعياً للثقافات وقائماً على الثقة، إلا أن نجاحها يعتمد بشكل كبير على نزاهة قادة المجتمع وفعاليتهم. وتُعد الضمانات ضد الفساد والاستراتيجيات الواضحة لمعالجة مخاوف أفراد المجتمع أمراً أساسياً لضمان تحقيق هذه النظرية لنتائجها المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تصميم استراتيجيات الشمول المالي بما يتناسب مع أنماط القيادة المختلفة يمكن أن يعزز فعاليتها في مختلف بيئات المجتمع.

مزايا نظرية المستوى المجتمعي

1. تأثير قادة المجتمعات: يتمتع قادة المجتمعات بالقدرة على التأثير على أعضائهم وإلهامهم لتبني ممارسات تُحسّن رفايتهم، بما في ذلك الانضمام إلى القطاع المالي الرسمي.
2. التوافق الثقافي: غالباً ما تعكس القرارات التي يتخذها قادة المجتمعات قيم وأولويات المجتمع، مما يجعل مبادرات الشمول المالي أكثر قبولاً واستدامة ثقافياً.

المشاركة، متجاهلةً عامل القدرة، وهو أمر بالغ الأهمية للمشاركة الفعلية في القطاع المالي. تُعد الثقافة المالية أداة أساسية لتحسين الشمول المالي، ولكن يجب استكمالها بمعالجة عوائق الوصول والقدرة، مثل مستويات الدخل والوصول إلى الموارد المالية.

مراجعة أدبيات النظرية

هو غارث (2002). تؤكد دراسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي حول الثقافة المالية على الدور الحاسم للمعرفة المالية في التعامل مع سوق مالية متزايدة التعقيد. وقد أظهرت دراسة استقصائية شملت 1000 مستهلك أمريكي أن متوسط درجة المعرفة المالية لديهم بلغ 67%، مما يُبرز الاتجاهات الديموغرافية التي تُشير إلى أن الأفراد الأكثر دراية هم عادةً متزوجون، لا ينتمون إلى أقليات، في منتصف العمر، أفضل تعليمًا، ويتمتعون بدخل أعلى. كما تُظهر النتائج وجود علاقة بين المعرفة المالية والخبرة في المنتجات المالية وتفضيلات مصادر وأساليب التعلم، مما يُشير إلى أن الخبرة الشخصية هي العامل الأهم في اكتساب المعرفة المالية.

11- نظرية المال الخاص للشمول المالي

تقترح نظرية المال الخاص للشمول المالي تمويل برامج الشمول المالي بشكل أساسي من خلال المال الخاص، مثل رأس مال المساهمين. وتجادل النظرية بأن الممولين من القطاع الخاص سيفرضون مساءلة أكبر، ويضمنون كفاءة استخدام الأموال، ويضمنون وصول الخدمات المالية الرسمية إلى الفئات المهمشة.

تشير نظرية المال الخاص إلى أن استخدام التمويل الخاص لبرامج الشمول المالي يمكن أن يحقق الكفاءة، ويسرع عملية اتخاذ القرارات، ويعزز الابتكار. ومع ذلك، فإنها تنطوي أيضًا على مخاطر إعطاء الأولوية لمصالح المستثمرين من القطاع الخاص على احتياجات الفئات المهمشة. وتؤكد النظرية على أهمية المساءلة، لكنها تثير مخاوف بشأن احتمال تضارب المصالح، وارتفاع التكاليف، وفقدان سيطرة الحكومة على عملية الشمول المالي.

مراجعة أدبيات النظرية

الربيفي (2012): يجادل المؤلف بأن البنوك الإسلامية أصبحت ظاهرة عالمية تستحق الدراسة والتقييم كنشاط ائتماني جديد، حيث تجاوزت خدماتها الائتمانية مفاهيم المشاركة والمراوحة والمضاربة التقليدية. بل يقوم على إلغاء آلية الائتمان

أنه لم يُجر أي تحليل تجريبي على البيانات الأولية أو الثانوية. ركز الباحث على محددات الشمول المالي في الهند. قدم الباحث عرضًا موجزًا عن الدور الذي لعبته المبادرات الحكومية الحديثة مثل (برادهان مانثري جان دان يوجنا، وبرادهان مانثري مودرا يوجنا) وكيف تُسرّع هذه المبادرات التنمية.

(جاي باتيل، 2021/7) بوابات دفع آمنة وفعالة للتجارة. نُشر في المجلة الدولية للنشر والمراجعات البحثية. تحدث باتيل بشكل خاص عن فترة انتشار فيروس كورونا وكيف فرضت الأوبئة قيودًا على العالم تجاه المدفوعات الرقمية. كما يبحث في كيفية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وكيفية استخدامها في نطاق أوسع من المعاملات المصرفية. عرّف الباحث الدفع الإلكتروني والبوابات الآمنة وشرح كيفية عمل بوابات الدفع الإلكترونية. ركزت المقارنة على الحماية والتكلفة والدعم الفني والمزايا الأخرى. (كافيتا، 2019)

9- نظرية التدخل التعاوني للشمول المالي

تقترح نظرية التدخل التعاوني للشمول المالي أنه ينبغي توفير الخدمات المالية الرسمية للفئات المهمشة من خلال الجهود الجماعية لأصحاب المصلحة المتعددين. تؤكد النظرية على ضرورة مشاركة مختلف المنظمات والمؤسسات والمجموعات لدمج الفئات المهمشة أو المستبعدة في القطاع المالي الرسمي. تُقر نظرية التدخل التعاوني بأهمية الجهود الجماعية في تحقيق الشمول المالي، مستفيدةً من نقاط قوة مختلف الجهات المعنية للتغلب على العوائق التي تعترض الخدمات المالية الرسمية. ومع ذلك، قد تُعيق تحديات مثل تحديد العدد المناسب من المتعاونين، وضمان المشاركة الفعالة، والحفاظ على تنسيق فعال، نجاح هذه الجهود التعاونية. لذا، تُعد الإدارة الدقيقة ووضوح الأدوار أمرًا أساسيًا لفعالية هذه النظرية.

10- نظرية الثقافة المالية للشمول المالي

تفترض نظرية الثقافة المالية للشمول المالي أن زيادة الثقافة المالية بين الأفراد ستعزز رغبتهم في المشاركة في القطاع المالي الرسمي. وتشير النظرية إلى أنه عندما يتم تثقيف الأفراد حول المفاهيم والخدمات المالية، فإنهم سيدركون فوائدها ويسعون بنشاط للحصول على الخدمات المالية الرسمية. وتسلط هذه النظرية الضوء على أهمية التعليم في تعزيز الوعي والفهم للخدمات المالية الرسمية، مما يشجع الناس على التفاعل معها. ومع ذلك، فإنها تركز بشكل أساسي على الرغبة في

والتنفيذ في الوقت المناسب، وضمان تكليف المؤسسات المناسبة بهذه المهمة.

13- نظرية الوكيل الخاص

تجادل نظرية الوكيل الخاص في الشمول المالي بأن توزيع الخدمات المالية على الفئات المهمشة من المجتمع يتطلب أفراداً مُعيّنين خصيصاً. يُقدّم هؤلاء الوكلاء الخدمات المالية للمستبعدين من النظام المالي الرسمي. وفقاً للنظرية، يجب أن يتمتع هؤلاء الوكلاء بمهارات عالية وقدرة على التواصل مع الفئات المهمشة بفعالية، مما يُساهم في سد الفجوة بين هذه الفئات والخدمات المالية الرسمية. كما تُؤكد النظرية على أن هؤلاء الوكلاء غالباً ما تربطهم علاقات شخصية بالمؤسسات المالية، ويتلقون الدعم من التكنولوجيا، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز قدرتهم على الوصول إلى الفئات المحرومة. (كمال وآخرون، ٢٠٢١)

14- نظرية صندوق التدخل للشمول المالي

تدعو نظرية صندوق التدخل للشمول المالي إلى تمويل برامج الشمول المالي من خلال تدخلات خاصة من جهات تمويل مختلفة، مثل الجهات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الأجنبية. وتؤكد النظرية أن هذه الجهات التمويلية الخاصة، بدلاً من الاعتماد على أموال دافعي الضرائب، يمكنها دعم مبادرات تمويل التنمية الشاملة التي تهدف إلى توسيع نطاق الوصول المالي للفئات المحرومة. في بعض الاقتصادات، يُعد التمويل العابر للحدود، وخاصةً لمؤسسات التمويل الأصغر، مصدراً هاماً لتمويل الشمول المالي. يتمتع هؤلاء الممولون بالمرونة في اختيار مشاريع الشمول المالي التي يرغبون في تمويلها، وسيوفرون الأموال اللازمة لتحقيق أهدافهم. تقترح نظرية صندوق التدخل تمويل برامج الشمول المالي من خلال تدخلات خاصة من جهات تمويل مختلفة، متجاوزين بذلك التعقيدات السياسية للتمويل العام. كما توفر هذه النظرية مزايا مثل سرعة اتخاذ القرارات، والوصول إلى موارد متنوعة، وإنشاء مؤسسات مستدامة. ومع ذلك، تشمل التحديات التحديد الدقيق للفئات المهمشة، والمشاكل المحتملة في المنهجية التي يستخدمها الممولون، وخطر الإضرار بسمعة الحكومة المحلية أو خلق اعتماد على التمويل الخارجي.

15- نظرية إيكيلون

تؤكد نظرية إيكيلون للشمول المالي على ضرورة توفير الخدمات المالية الأساسية للفئات المهمشة من المجتمع من خلال قادتهم.

التقليدية، وهي سعر الفائدة، ويعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. يناقش الكاتب مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها في المحور الأول من البحث، مُبرزاً ارتباط خصائص المصارف الإسلامية بالنظام الاقتصادي الإسلامي ككل. ويتناول المحور الثاني صيغ التمويل التي تتبناها المصارف الإسلامية، بينما يناقش المحور الثالث عناصر نجاح المصارف الإسلامية والمعوقات والمشاكل التي تواجهها. وفي المحور الرابع، يتعمق المقال في مفهوم التنمية الإسلامية ودور المصارف الإسلامية فيها. ويخلص الكاتب إلى أن المصارف الإسلامية ليست سوى مؤسسات اقتصادية جزئية في نظام مصرفي مالي إسلامي يُشكل أحد متطلبات النظام الاقتصادي الإسلامي. وترتبط خصائص المصارف الإسلامية بخصائص النظام الاقتصادي الإسلامي ككل، كالتزامها بالقيم الإسلامية وما تقرره الشريعة الإسلامية. إلا أن العمل المصرفي الإسلامي يواجه عدداً من المشكلات والعقبات التي تعيق تحقيق الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها، منها مشكلات إدارية واقتصادية ومحاسبية. يوصي الكاتب بإنشاء بنوك إسلامية متخصصة لتمويل المشاريع الكبيرة ذات مجالات استثمارية طويلة الأجل وعالية التكلفة، ووضع أسس اللوائح والأنظمة الإدارية والمحاسبية للبنوك الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وبشكل عام، يقدم هذا المقال رؤية ثابتة حول دور البنوك الإسلامية في تنمية الاقتصادات الإسلامية، ويسلط الضوء على التحديات التي تواجهها في تحقيق أهدافها. (الريفي، ٢٠١٢)

12- نظرية المال العام للشمول المالي

تفترض نظرية المال العام للشمول المالي أن برامج الشمول المالي ينبغي أن تُموّل من الأموال العامة، مثل أموال دافعي الضرائب، وأن تُدار ضمن الميزانيات الحكومية. وقد اكتسب هذا النهج زخماً مع نمو التمويل العام للشمول المالي بوتيرة أسرع من التمويل الخاص. وتجادل نظرية المال العام بأن استخدام أموال دافعي الضرائب لبرامج الشمول المالي يضمن منافع عامة أوسع، وتكاليف منخفضة لجمع التبرعات، ويمنع استغلال المبادرات لتحقيق مكاسب خاصة. ومع ذلك، تُسلط النظرية الضوء أيضاً على مخاطر مثل التخطيط غير الفعال، والتأخير في التنفيذ، واحتمالية زيادة الدين الحكومي. ويعتمد نجاح التمويل العام للشمول المالي بشكل كبير على الإدارة الفعالة.

خطر عدم الاستقرار المالي؟ ما هو نوع الشمول المالي الذي يُعرض الاستقرار للخطر الأكبر؟ هل يؤثر هيكل القطاع المصرفي وحجم المنافسة على العلاقة بين عمليات الاندماج والقوة؟ وقد درس الباحثون في هذا الصدد العلاقات الأساسية بين الشمول المالي والاقتصاد الحقيقي والوظيفة التي يلعبها الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي. وخلص الباحثون إلى أن دمج الائتمان والاستقرار المالي لا يتعارضان باستخدام البيانات الثانوية من قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية ومنظور معياري.

ii. دراسات الحالة: تُوفّر دراسات الحالة نهجًا قيمًا لبناء واختبار نظريات الشمول المالي. من خلال دراسة نجاحات أو إخفاقات الشمول المالي في العالم الحقيقي، يُمكن للباحثين تطوير رؤى تُساهم في نظريات جديدة للشمول المالي. تُفيد دراسات الحالة في بناء بنى ومقترحات نظرية من خلال دراسة حالات أو حالات مُحَدَّدة بدقة. يمكن أن تكون دراسات الحالة سرّدًا تاريخيًا، يُركز على نجاحات أو إخفاقات برامج الشمول المالي على المدى الطويل في مختلف البلدان، أو دراسات حالة فردية، وهي تحليلات معمقة لحالة محددة، مثل استراتيجية الشمول المالي في بلد معين، أو دراسات حالة متعددة، تُعدّ بمثابة تجارب مقارنة، حيث يُقارن الباحثون حالات مختلفة لتحديد الأنماط أو الاختلافات، وتكرار النظريات القائمة أو توسيعها أو مناقشتها. تشمل مزايا استخدام دراسات الحالة بيانات غنية ومفصلة، تُوفّر فهماً أعمق لتعقيدات الشمول المالي، وأهمية واقعية، إذ تعكس البيانات ممارسات الشمول المالي الفعلية ونتائجها، وبناء النظريات، إذ يُمكن أن تُؤدّي دراسات الحالة إلى توليد نظريات جديدة أو تحسين النظريات القائمة. ومع ذلك، هناك أيضًا قيود، مثل صغر حجم العينات، مما يُقلّل من إمكانية تعميم النتائج، وتحيز المُخبرين، حيث قد تكون المقابلات أو الاستبيانات متحيزة إذا لم تُصمم بعناية. يُمكن التخفيف من هذا التحيز باختيار المشاركين بعناية، وضمان تصميم المقابلات أو الاستبيانات لتكوين رؤية متوازنة للقضية المطروحة. على الرغم من هذه القيود، تُعدّ دراسات الحالة أداة أساسية في أبحاث الشمول المالي. إنها تساعد في وضع المفاهيم النظرية في سياقها الصحيح،

ويدرك هذا النهج أن قادة المجتمع يتمتعون بنفوذ كبير، إذ يحظون بثقة واحترام أفراد مجتمعهم. وتشير النظرية إلى أن الناس يكونون أكثر ميلًا للتفاعل مع الخدمات المالية عندما يتم تقديمها أو اعتمادها من قبل القادة الذين يثقون بهم، معتقدين أن القرارات التي يتخذها هؤلاء القادة ستعود بالنفع على المجتمع بأكمله.

16- تطبيق نظريات الشمول المالي على البيانات

i. البيانات التجريبية: تشير البيانات التجريبية إلى الملاحظات والسجلات المستمدة من التجارب أو الممارسات السابقة. في سياق الشمول المالي، تُعد هذه البيانات أساسية لفهم فعالية النظريات والاستراتيجيات المختلفة. يجب أن تسبق النظرية الملاحظة، أي أنه عند جمع البيانات حول الشمول المالي، من الضروري البدء بإطار نظري يُرشّد عملية جمع البيانات وتحليلها. يضمن ذلك تفسير الملاحظات في سياق نظرية قائمة، والتي يمكن أن تدعمها أو تُعارضها. يمكن جمع بيانات الشمول المالي من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب: الملاحظات المباشرة، والتي تتضمن رصد وتسجيل السلوكيات أو الإجراءات أو الظواهر المتعلقة بالشمول المالي؛ والمقابلات مع الجهات المعنية مثل مُقدمي الخدمات المالية والمسؤولين الحكوميين والأفراد المُستبَعدين أو المُشمولين ماليًا؛ والاستطلاعات، والتي يمكن إجراؤها لجمع بيانات كمية واسعة النطاق حول مؤشرات الشمول المالي مثل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، ومحو الأمية، واستخدامها. يجب أن يهدف تحليل هذه البيانات إلى دعم أو دحض نظريات الشمول المالي القائمة. إذا دعمت البيانات نظريةً معينةً باستمرار، فإن هذه النظرية تكتسب مصداقية. وعلى العكس، إذا تناقضت البيانات مع نظريةٍ ما، فقد يؤدي ذلك إلى تطوير نظريات جديدة أو مُحسّنة. علاوةً على ذلك، عند بناء نموذج للشمول المالي، يجب على الباحثين مراعاة طبيعة البيانات (نوعية كانت أم كمية) ودراسة الاختلافات المُفسّرة وغير المُفسّرة في النموذج.

مراجعة أدبيات النظرية

خليل فعالية. نشر كل من ندى مورا وبامبلا ناصيف (2021) ورقة بحثية بعنوان "الشمول المالي، وهيكل سوق البنوك، والاستقرار المالي: أدلة دولية" في مجلة "المراجعة الفصلية للاقتصاد والتمويل" عام 2021. تهدف الدراسة إلى الإجابة على بعض التساؤلات: هل يمكن للشمول المالي أن يزيد من

الخدمات المالية الأساسية. وتُعد نظرية المنفعة العامة (Public Good Theory) من أبرز النظريات في هذا الصدد، إذ تنظر إلى الخدمات المالية كحق يجب أن يكون متاحًا للجميع بدون تمييز، على غرار المياه والتعليم. كما تدعو هذه النظرية إلى تدخل الدولة لتوفير البنية التحتية المالية، مثل الصرافات الآلية (ATMs) وفروع البنوك.

كذلك، نظرية المؤسسات (Institutional Theory) توضح كيف تؤثر البنية المؤسسية، الرسمية وغير الرسمية، في مدى قدرة الأفراد على الوصول للخدمات المالية، حيث تُشكل الثقة بالمؤسسات المالية والبيئة التنظيمية دورًا حاسمًا في تمكين الأفراد من الانخراط في النظام المالي.

مراجعة أدبيات النظرية

نشر ريشا تولى (2019) بحثه حول "فرص الشمول المالي في الهند، والوصول إليه، وتحدياته" في معهد الدراسات والبحوث الإدارية بجامعة ماهارشي داياناند عام 2019. هدفت الدراسة، التي عُرضت في أطروحة دكتوراه بعنوان "فرص الشمول المالي في الهند، والوصول إليه، وتحدياته"، إلى قياس مدى اطلاع الأسر التي تعيش تحت خط الفقر على برامج الشمول المالي المختلفة التي تُطلقها الحكومة والمنظمات الأخرى. استخدمت الدراسة مصادر بيانات أولية وثانوية، مثل قواعد البيانات والتقارير والاستبيانات والمنشورات المنشورة. اختيرت العينة عشوائيًا من ولاية هاريانا الهندية. أظهرت النتائج أن المشاركين لديهم فهم متين لحسابات التوفير الأساسية، وبرامج التحويلات النقدية المباشرة، والعلاقة بين بطاقة "أدهار" والحسابات المصرفية. كما كان لديهم إلمام بالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتسهيلات "اعرف عميلك". وجدت الدراسة أن الأسر التي تعيش تحت خط الفقر لديها وعي منخفض بالاستشارات الائتمانية، وفهم ضعيف للجدوى المالية. ويوصي الباحث بأن تركز الدراسات المستقبلية على التحديات التي تواجه مقدمي الخدمات في التواصل مع السكان غير المصرفيين.

2- ثانيًا: ركن الاستخدام المالي (Usage)

يقصد به مدى استخدام الأفراد للخدمات المالية بشكل فعال ومتكرر، وليس فقط فتح الحساب ثم تجميده. تتجاوز هذه النظريات مجرد إتاحة الخدمات المالية، لتتناول مدى استخدام الأفراد فعليًا لتلك الخدمات، ومدى استمراريته في استخدامها. (نجوى، 2022)

وتوفر أدلة قيمة من العالم الحقيقي، وتسمح للباحثين بتحسين أو توسيع نظرياتهم على أساس الممارسة الفعلية.

مراجعة أدبيات النظرية

نشر نافين (2014) عمله حول "التمويل الأصغر والشمول المالي - دراسة حالة لمنطقتي ميسور وشامارجانجار" في جامعة ميسور في عام 2014. أُلقت دراسة نافين نظرة على وظيفة منظمات التمويل الأصغر في تمكين الشمول المالي للمحرومين. تقدم هذه المؤسسات مجموعة من المنتجات، بما في ذلك الائتمان الأصغر، والادخار الأصغر، والتأمين الأصغر، والتدريب على التمويل الأصغر لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائها. وجد الباحث أن مؤسسات التمويل الأصغر يمكن أن تساعد في سد الفجوة بين الإقصاء والشمول في الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الاعتماد على مصادر الاقتراض غير الرسمية والمكلفة. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن الادخار يمكن أن يساعد في التخفيف من تأثير الصدمات الاقتصادية وامتصاص الصدمات الشديدة. ونتيجة لذلك، أوصى الباحث بأن تشجع الحكومة البنوك على تعزيز الشمول المالي من خلال الإعلان والمساعدة المالية وبرامج التوعية لتحقيق النمو الشامل في الهند.

ثانيًا: إمكانية تقسيم نظريات الشمول المالي بناءً على الأركان الأساسية للشمول المالي

يُعد الشمول المالي من الركائز الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وتقليص الفجوة الاجتماعية، وتعزيز العدالة الاقتصادية. ورغم تعدد التعريفات والمقاربات النظرية لهذا المفهوم، فإن أغلبها يتقاطع عند ثلاثة أركان رئيسية: الوصول المالي (Access)، الاستخدام المالي (Usage)، وجودة الخدمات المالية (Quality). بناءً على هذه الأركان، يمكن إعادة تصنيف نظريات الشمول المالي لتتماشى مع الجوانب الجوهرية التي تسعى هذه النظريات لتفسيرها أو تحسينها. (باكلي، 2022)

1- أولاً: ركن الوصول المالي (Access)

يشير إلى قدرة الأفراد والمؤسسات على فتح حسابات مصرفية واستخدام القنوات الرسمية (مثل البنوك والصرافات) بسهولة وبدون عوائق جغرافية أو إدارية. (السامري، 2018) تركز هذه الأبحاث على تحليل العوائق التي تمنع الأفراد، خصوصًا في المناطق الريفية والمهمشة، من الوصول إلى

تقارب هذه النظرية عدة نظريات منها:

نظرية الاستبعاد الطوعي (Dissatisfaction Theory) تركز على الأفراد الذين سبق لهم الانخراط في النظام المالي لكنهم انسحبوا منه بسبب تجارب سلبية، مثل ارتفاع الرسوم أو ضعف جودة الخدمة أو التعرض للاحتيال. وتفترض أن إعادة جذب هذه الفئة أسهل من محاولة إدماج من لم يسبق لهم استخدام الخدمات المالية.

من جهة أخرى، تظهر **نظرية الوساطة المالية (Financial Intermediation Theory)** التي توضح كيف تلعب البنوك دوراً محورياً في تحويل المدخرات إلى استثمارات من خلال قنوات متخصصة. وتبرز أهمية تعزيز الثقة والبنية التقنية لتسهيل الاستخدام المتكرر والفعال للخدمات المالية.

مراجعة أدبيات النظرية

إسحاق أنان، أنان وني (2023) يساهمان في الأدبيات المتعلقة بتبني الخدمات المالية الرقمية (DFS) من خلال دراسة العوامل المؤثرة على تفاعل المستخدمين مع التقنيات الرقمية في غانا. استناداً إلى أطر تبني التكنولوجيا - مثل نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) وانتشار الابتكارات (DOI) والنظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا (UTAUT) - تسلط دراستهم الضوء على أن الفائدة المتصورة وسهولة الاستخدام والتأثير الاجتماعي والظروف التيسيرية هي عوامل مهمة لتحديد استخدام الخدمات المالية الرقمية. يؤكد البحث على أن هذه العوامل، إلى جانب المتغيرات الديموغرافية مثل العمر والتعليم والإقامة (حضرية أو ريفية)، تؤثر بشكل كبير على تبني الخدمات المالية الرقمية. باستخدام بيانات من مسح غانا للشمول المالي (GFIIS) مع عينة من 3002 بالغ، تُظهر نتائج أنان وني أن الأفراد الأصغر سناً والمتعلمين هم أكثر عرضة لتبني الخدمات المالية الرقمية. تكشف الدراسة أن الفوائد المتصورة والجهد البسيط والدعم الاجتماعي والبنوي تسهل استخدام الخدمات المالية الرقمية. تُعد هذه الرؤى بالغة الأهمية لتعزيز الشمول المالي الرقمي وتطوير استراتيجيات تتوافق مع الشرائح الديموغرافية المتنوعة في غانا.

3- ثالثاً: جودة الخدمات المالية (Quality)

تعكس مدى مناسبة الخدمات المالية لحاجات المستخدمين من حيث الشفافية، الأمان، وسهولة الفهم. الجودة تؤثر في الرضا والثقة والاستمرارية. تتضمن الجودة: سهولة الفهم والاستخدام (واجهة التطبيقات، الوثائق). الشفافية في

الرسوم والعمولات. ملاءمة المنتجات المالية للفئات ذات الدخل المنخفض.

يُعتبر هذا الركن أقل تناولاً في الأدبيات، رغم أهميته البالغة. وتُعنى النظريات في هذا المجال بكيفية تقديم خدمات مالية تلي احتياجات المستخدمين وتتمتع بالكفاءة والشفافية. غالباً ما تتقاطع هذه النظريات مع مفاهيم مثل حماية المستهلك المالي، والابتكار المالي، والعدالة في تقديم الخدمات. في هذا السياق، تسلط نظريات الاقتصاد الإسلامي الضوء على أهمية الجودة الأخلاقية للخدمات، مثل تفادي الربا وضمان العدالة في العقود، وتقديم أدوات مثل الزكاة والوقف كوسائل لتحقيق شمول مالي أخلاقي وفعال. (م، 2006)

مراجعة أدبيات النظرية

سريرام. (2017) نشر عمله عن "تحقيق في حالة الشمول المالي بين أصحاب الحسابات المصرفية في مناطق مختارة من تاميل نادو، الهند" في جامعة فيت في عام 2017. وكان استطلاع رأي عينة من الناس في تاميل نادو جزءاً من نهج البحث المستخدم في هذه الدراسة. أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المجيبين لديهم عدة حسابات مصرفية، حيث كان لدى أكثر من 20٪ أكثر من حسابين وحوالي 30٪ لديهم حسابان أو أقل. تم فتح هذه الحسابات بشكل أساسي لتلقي الأموال، وخاصة الرواتب. ومع ذلك، اكتشفت الدراسة مشكلة حاجز اللغة لأن العديد من فروع البنوك الإقليمية تقدم الخدمات والمعلومات باللغتين الإنجليزية والهندية فقط. قد يكون هذا التقييد صعباً على الأشخاص الذين ليسوا متحدثين أصليين لهذه اللغات. اقترح سريرام أن توفر البنوك نماذج المعاملات وغيرها من المعلومات باللغات المحلية لمساعدة الأشخاص على إجراء المعاملات المالية بشكل مستقل لمعالجة هذه المشكلة. تهدف هذه الفكرة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للأشخاص الذين قد يواجهون عقبات لغوية.

4- رابعاً: القدرة على تحمل التكلفة (Affordability)

تشير إلى مدى كون أسعار الخدمات المالية (مثل الرسوم والفوائد) في متناول مختلف شرائح المجتمع، خصوصاً الفئات منخفضة الدخل. تُعدّ التكلفة من أبرز العوائق التي تؤدي إلى الإقصاء المالي الطوعي. (ت.هـ، 2021)

النظريات المرتبطة:

6- سادسا: الأثر والاندماج الاجتماعي (Social Impact & Inclusion)

يقيس مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الفئات، وتمكين المرأة والشباب والفقراء.
النظريات المرتبطة:

- نظرية الاقتصاد الإسلامي: تؤمن بأدوات كالزكاة والوقف لدعم الفئات المحرومة وتعزيز العدالة.
- نظرية التنمية البشرية (Human Development Theory): تؤكد أن الشمول المالي أداة لتمكين الإنسان وتحسين نوعية حياته.

مراجعة أدبيات النظرية

نشر كاشف إقبال (2021) بحثه حول "نموذج العلاقة بين الشمول المالي والاجتماعي" في مركز الدراسات الإدارية بالجامعة الإسلامية عام 2021. هدف كاشف إلى دراسة الروابط بين الشمول المالي والاجتماعي في الهند. استخدم البحث أسلوب أخذ العينات العشوائية متعدد المراحل لجمع البيانات من 601 مستجيب من خلال استبيان مُنظم، منهم 300 مستجيب من بهار و301 من دلهي. أشارت النتائج إلى وجود علاقة مهمة بين الشمول المالي والاجتماعي، وحددت أبعاد هذه العلاقة. مع ذلك، قد يحدّ صغر حجم العينة (601) من إمكانية تعميم النتائج، ويوصي إقبال بأن تستخدم الدراسات المستقبلية حجم عينة أكبر لتعزيز موثوقية النتائج.

الخلاصة

يُعد الشمول المالي من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الأبعاد، وقد أصبح في العقود الأخيرة أحد المحاور الأساسية في سياسات التنمية المستدامة. يتجاوز الشمول المالي مجرد تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المصرفية، ليشكل إطاراً أوسع يدمج الفئات المهمشة اقتصادياً ضمن النظام المالي الرسمي، بما يعزز من كفاءتهم الاقتصادية ويحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي.

انطلاقاً من هذه الأهمية، برزت العديد من النظريات الاقتصادية والسلوكية والاجتماعية التي حاولت تفسير دوافع وآليات وأثر الشمول المالي في السياقين المحلي والعالمي. النظرية الكلاسيكية ترى في الشمول المالي أداة لتحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال توسيع نطاق السوق وتقليل التكاليف الناتجة عن التعاملات غير الرسمية. بينما تفسر النظرية

- نظرية السلع العامة (مرة أخرى): تدعو إلى تدخل الدولة لدعم تكلفة الخدمات لتكون مجانية أو شبه مجانية.

- نظريات الكفاءة والتمويل المستدام: تحذّر من تسعير منخفض يؤدي إلى نتائج عكسية إذا لم يكن مدعوماً بتكاليف حقيقية.

5- خامسا: التعليم المالي والمعرفة (Financial Literacy & Capability)

يعني امتلاك الأفراد للمعرفة والمهارات اللازمة لفهم الخدمات المالية واستخدامها بطريقة تحقق مصالحهم وتحمّهم من المخاطر.

رغم أن العديد من الأدبيات تصنّف التعليم المالي كمجرد أداة مساعدة لتحقيق الشمول المالي، إلا أن هناك اتجاهاً متنامياً في الدراسات الاقتصادية والبرامج التنموية يعتبره ركناً رابعاً مستقلاً إلى جانب الأركان التقليدية للشمول المالي (الوصول، الاستخدام، الجودة). ويرجع ذلك إلى الدور التأسيسي الذي يلعبه التعليم المالي في تهيئة البيئة المناسبة لاستخدام الخدمات المالية بشكل فعال وآمن. التعليم المالي يُقصد به تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات التي تمكّنهم من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، وإدارة مواردهم بفعالية، وفهم حقوقهم والتزاماتهم كمستهلكين ماليين. (م.ق.، 2018)

مبررات استقلال التعليم المالي كركن:

التمكين المالي: من دون تعليم مالي، حتى لو توافرت الخدمات، قد لا يستخدمها الأفراد بسبب الجهل أو الخوف أو سوء الفهم. الحماية من المخاطر: التعليم المالي يُقلل من فرص الوقوع في الاحتيال أو الوقوع في فخ الديون.

تعزيز السلوك المالي المسؤول: يساهم في بناء ثقافة الادخار والتخطيط المالي طويل الأجل.

الاستفادة القصوى من الخدمات المالية الرقمية: خصوصاً مع انتشار الخدمات عبر الهاتف المحمول
النظريات المرتبطة:

- نظرية القدرات (Capability Approach): تركّز على التعليم المالي كأداة تمكين اقتصادي.

- نظرية السلوك المالي (Behavioral Finance Theories): تشير إلى أهمية تعديل السلوكيات من خلال التدريب والوعي.

المؤسسية الشمول المالي بوصفه نتاجاً لبنية الحوكمة، وجودة النظم القانونية، وكفاءة المؤسسات المالية، مشيرة إلى أن العقبات التنظيمية والهيكلية قد تكون أكثر تأثيراً من العوامل الفردية.

أما من منظور الاقتصاد السلوكي، فإن القرارات المتعلقة باستخدام الخدمات المالية لا تستند فقط إلى المنطق الاقتصادي، بل تتأثر أيضاً بعوامل نفسية وسياقية مثل الثقة، الإدراك الذاتي، والخوف من المخاطرة. وقد وفرت هذه الرؤية تفسيراً أعمق للعزوف عن التعامل مع البنوك في البيئات الريفية أو الهشة اقتصادياً، رغم توفر الخدمات.

من جهة أخرى، تبرز نظرية التنمية البشرية باعتبار الشمول المالي ركيزة لتمكين الأفراد، وتعزيز قدراتهم، وفتح آفاق جديدة للمشاركة الاقتصادية، بما ينسجم مع أهداف العدالة الاجتماعية. كما تسهم النظرية النسوية في توسيع فهمنا للشمول المالي من خلال إظهار الفجوات الجندرية التي تعيق النساء عن الوصول إلى التمويل، وتدعو لإعادة تصميم السياسات بشكل يعكس التنوع الاجتماعي والاقتصادي.

بذلك، يُمكن القول إن النظريات المفسرة للشمول المالي لا تعمل في عزلة، بل تتقاطع وتتكامل لتشكّل تصوراً شاملاً للظاهرة. وهذا التكامل النظري ضروري لفهم العوامل المركبة التي تؤثر في انتشار الشمول المالي وفعاليته، كما يساهم في صياغة سياسات أكثر استجابة للواقع المحلي، وأكثر قدرة على تحقيق الأهداف التنموية على المدى البعيد

المراجع

13. م. ق. د. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*, 90-105.
14. نجوى، أ. (2022). الشمول المالي في ضوء الاقتصاد الإسلامي. *مجلة جرش للبحوث والدراسات*-2367, 2390.
15. نيمان، ب. ت. (2017). الارتفاع العالمي في الادخار المؤسسي. *المركز الوطني للأبحاث (البيرو)*. doi:10.3386/w23133
16. هانسبال، ن. ك. (2022). الشمول المالي - إطار نظري. *مجلة الإنتاج وإدارة العمليات والاقتصاد*, 2(5).
1. السامري. (2018). دور البنوك الإسلامية في تحقيق أبعاد الشمول المالي في الأردن. *جامعة آل البيت*-1, 121.
2. باكلي، (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. *مجلة السياسة والاقتصاد*. 1-33,
3. بيترسون، أ. (2020). نظريات الشمول المالي. 1-20.
4. ت-ه، د. ه. (2021). الشمول المالي والاستقرار في المنطقة الآسيوية باستخدام بيانات على مستوى البنوك. *مجلة بورصة إسطنبول*. 21, 36-43,
5. تشوبرا، أ. ب. (2019). الإقراض من نظير إلى نظير: سد فجوة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا. *المجلة الهندية للتمويل*. 13(11),
6. تشيكارا، أ. س. (2013). تحليل نظري وكمي للشمول المالي والنمو الاقتصادي. *دراسات الإدارة والعمل*, 38(103), 103-133.
7. جيتاتشو، أ. (2015). الادخار المحلي والنمو الاقتصادي: حالة جنوب أفريقيا.
8. غور، ب. (2016). التقدم في ظل المبادرات الجديدة للشمول المالي في منطقة فريد آباد. *المجلة الدولية للتقنيات الناشئة والبحوث المبتكرة*-2396, 3(8), 2394.
9. كاتريل، ك. ر. (1990). الدافعية في العمل: النظرية والممارسة. *المجلة الأمريكية لعلم النفس*, 45(2), 144-153.
10. كافيتا، س. (2019). محددات الشمول المالي في الهند: مراجعة الأدبيات. *المجلة الهندية للتمويل*. 13(11),
11. كوتيشوار. (2018). تأثير الرقمنة على بنوك مختارة. *المجلة الهندية للمالية*. 12, doi:10.17010/ijf/2018/v12i12/139890
12. م. د. س. (2006). الشمول المالي: القضايا والتحديات. *الأسبوعية الاقتصادية والسياسية*. 47, 310-4313.